

كلمة للرئيس بشار الأسد أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة^{*}

نيويورك، ٢٨/٩/٢٠٠٩

السيد علي التريكي
رئيس الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة

أهنى الجماهيرية العربية الليبية الشقيقة، وأهنتكم شخصياً، على انتخابكم رئيساً لهذه الدورة، وأرجو لكم النجاح في أداء مهامكم، ولكم من خبرتكم المدينة، وموفور كفائلكم، ما يوكل لكم لذلك. كما يسرني أن أتوجه بالتقدير الكبير، لسابقكم السيد ميغيل ديسكونتو بروكمان، على رئاسته الناجحة، للدورة الثالثة والستين، وعلى موافقته الإيجابية، من القضايا الأساسية التي يواجهها المجتمع الدولي. وأعرب للأمين العام للأمم المتحدة، عن تمنياتي له بال توفيق في عمله، من أجل تنفيذ مقاصد وأهداف منظمتنا الدولية.

السيدات والسادة

كل عام، نقول من على هذا المنبر، ويقول كثيرون غيرنا، أن منطقة الشرق الأوسط هي من أكثر مناطق العالم توتراً، وأن أوضاعها بالغة الخطورة. ومن على هذا المنبر، يؤكّد جل المحدثين، أن السلام العادل والشامل، هو ضرورة ملحّة، تعلينا مصالح كافة الأطراف في المنطقة، فضلاً عن العالم. ولكن الحديث عن الحاجة للسلام شيء، والعمل من أجله شيء آخر. ولهذا ظل السلام غائباً عن الممارسات الفعلية في المنطقة وخارجها، ولسنوات عدة، شنت إسرائيل خلاليها حربين مدمرتين، على لبنان وغزة، وأسرفت في ارتكاب للمحرمات الدولية، وانتهاك القانون الدولي، بتشجيع وحماية من إدارة الرئيس السابق بوش. وما تزال إسرائيل تفرض على غزة حصاراً خانقاً، يجافي

* المصدر: http://www.un.org/ga/64/generaldebate/pdf/SY_ar.pdf

وقدلقى وزير الخارجية السوري، وليد المعلم، الكلمة بالنيابة عن الرئيس بشار الأسد.

البيهيات الإنسانية، وينتهي القانون الدولي الإنساني. تشهد بذلك تحقیقات عدّة أجريت، آخرها تقرير أصدرته بعثة الأمم المتحدة لقصص الحقائق حول غزة، التي قال رئيسها إن إسرائيل قالت بانتهاكات خطيرة لقوانين حقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني، ترقى إلى جرائم حرب، وربما جرائم ضد الإنسانية.

هذا العام، وخلافاً للسنوات الماضية، أخذ التعامل الدولي، مع مسألة الشرق الأوسط منحى مختلفاً، فاحتل موقعًا متقدماً في سلم الأولويات، وفي مباشرة التحرك. وهذا أمر يبعث على الارتياح من حيث المبدأ، ونريده أن يتم. ولكن في الوقت الذي نشهد فيه تحرك الولايات المتحدة بإدارتها الجديدة، ومعها أعضاء مجلس الأمن، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وحركة عدم الانحياز، تطالعنا إسرائيل باستمرار، ب موقف وإجراءات تتذكر حتى لبيهيات عملية السلام، متذرعة بذلك إرادات وسياسات حلفائها وأصدقائها، والغالبية الساحقة من المجتمع الدولي، إن لم نقل كلّه. بهذا ظهر إسرائيل اليوم، وبأكثر من أي وقت مضى، وجهها الحقيقي، وجهاً يكرس العنصرية، والعدوان، ونزعة التوسيع، فيرفض السلام، ويتحدى كل الداعين له.

إسرائيل ترفض وقف الاستيطان، رغم كونه غير شرعي، ويشكل انتهاكاً للالتزامات المفروضة عليها بموجب القانون الدولي، وتستمر في مصادرة الأراضي الفلسطينية، وبناء جدار الفصل العنصري، وتعمل بشكل مكثف، على تهويد القدس، وطرد الناس من بيوتهم، وإخلال مستوطنين مطهوم، وغير هذا كثير. ولو أردنا أن نسرد التفاصيل والأرقام، لاستهلكنا وقتاً طويلاً. يكفي أن نشير هنا، إلى أن حل الدولتين الذي ينادي به المجتمع الدولي، هو حلٌّ مرفوض من قبل الحكومة الإسرائيلية، وما أعلنَه رئيس الوزراء الإسرائيلي حول هذا، لم يكن أكثر من مناوره وشكليات، تناقضها تماماً السياسات التي تفذها حكومته على أرض الواقع.

السيد الرئيس

السلام والاحتلال نقِضان لا يمكن أن يجتمعا، هذا ما قاله السيد الرئيس بشار الأسد، مؤكداً أن ما ننشده هو السلام العادل والشامل، وهو خيارنا الاستراتيجي، على أساس تفويض القرارين ٢٤٢ و ٢٣٨، ومرجعية مدريد، وبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية. وعلى هذا، أينما كل جهد يبذل في سبيل الوصول إلى تحقيق ذلك، ودخلنا في محادثات غير مباشرة مع إسرائيل، بوساطة تركية، هدفت إلى إيجاد أرضية مشتركة، تتيح إطلاق مفاوضات مباشرة. إلا أن عدم وجود إرادة سياسية حقيقة، لصنع السلام لدى الحكومة الإسرائيلية آنذاك، وشنها حرباً عدوانية على غزة، أغلق الأبواب في وجه هذا المسعى.

تحت سمع العالم وبصره، أليها السيدات واللadies، وخلاف إجماعه، تقف إسرائيل موقف الرافض المحتذى. إنها ظاهرة خطيرة، ومؤيدة للسلم والأمن في المنطقة، فالاستمرار في سياسة الاحتلال، وتهويد القدس، وتكثيف الإستيطان، والدعوات العنصرية، أمر ستكون له تبعات جدية. على العالم، لا يرضخ لإملاءات المتطرفين الإسرائيليّين، وألا يسمح لإسرائيل، بأن تقوم بمثل ما تقوم به، من انتهاك لقانون الدولي، وتحت الإرادة الدوليّة، وقراراتها.

ما زال العراق الشقيق ينزف، وما زالت أوضاعه مداعنة قلق كبير لنا، كبلد عربي شقيق ومجاور. لقد أكثنا دائمًا، وما زلنا نؤكّد، على أولوية الحفاظ على وحدة العراق أرضاً وشعباً، وعلى ضمان سيادته، واستقلاله وهوئيّة العربيّة الإسلاميّة. هذا يستدعي وبشكلٍ ملحٍ وعاجل، بناء الوحدة الوطنيّة العراقيّة، انطلاقاً من تحقيق المصالحة الوطنيّة، التي يتّعِّين أن تقوم على مبدأ مشاركة كافة مكوّنات الشعب العراقي. الوحدة الوطنيّة العراقيّة، هي حجر الزاوية المنشود، ولا تكون في الواقع العراقي الراهن، إلا بتوفير الشروط اللازمّة للمصالحة الوطنيّة وتحقيقها.

لقد أثنا، وما زلنا، جميع الأعمال الإرهابيّة التي تقع في العراق، ويذهب الأبرياء ضحية لها. دعّونا باستمرار إلى انسحاب كافة القوات الأجنبية من العراق، واستعادته استقلاله وسيادته التامة. كما أثنا، استعدادنا لتسهيل هذا الانسحاب، من خلال تعاوننا في الحفاظ على الأمن في العراق. نأمل أن يتمكّن العراقيّون، بالحوار البناء فيما بينهم، وبالإخلاص لقضية وحدة أرض العراق وشعبه، من الوصول إلى الحلول المكرّسة لعراقٍ موحدٍ قويٍ ومزدهر.

لقد عملت سوريا على تقوية العلاقات الثنائيّة السوريّة - العراقيّة، في مختلف وجوهها. وجرى الإعلان عن إنشاء مجلس للتعاون الاستراتيجي بين البلدين، في مجالات عدّة. وقد أمتّنا التجيّرات الإرهابيّة، التي حدثت في بغداد يوم الأربعاء الدامي، وأنّتها بقوة. ولكننا فوجئنا بعد أيام، باتهامنا، وبما يجافي الحقيقة، بأنّنا نؤوي من هم مسؤولون عن هذه التجيّرات. إن هذه المزاعم، والتطورات التي ثلّتْها، أمر مؤسف جداً، وهي لا تخدم مصلحة العراق، ولا مصلحة سوريا.

نحن منفتحون على حل الأزمة الراهنة، على أساس تقديم أدلة حقيقية، وهذا لم يحدث. نؤكد حرصنا التام، على أرواح وصالح الشعب العراقي وعلى روابط الأخوة بينه وبين الشعب السوري، ونعبر عن ارتياحنا للجهود التي تبذلها تركيا، والأمين العام لجامعة العربية في هذا الصدد.

السيدات والسادة

تابعنا بقلق، التطورات الأخيرة في اليمن، ونحن نرجو أن يعمّ الأمن فيه، وندعم وحدته واستقرار أوضاعه وازدهار حياة شعبه.

ويشغلنا ما يتعرض له السودان، من محاولات للنيل من وحدته وأمنه وسيادته. إننا نؤكد دعمنا التام للسودان وقيادته، في مواجهة ذلك، ونؤكد على أهمية تأمين المناخات الملائمة، للتوصل إلى تسوية كافية لقضايا السودانية العالقة. وفي هذا الصدد، نعبر عن تقديرنا للجهود التي بذلتها دولة قطر، بالتعاون مع الجامعة العربية، والاتحاد الإفريقي.

وكذلك يشغلنا ما يجري في الصومال، المنهاك بالحروب والاقتتال الداخلي. وندعو الأشقاء فيه، إلى المصالحة الوطنية، واعتماد لغة الحوار فيما بينهم، وتغليب المصلحة الوطنية العليا، في وحدة الصومال وإرساء دعائم أمنه واستقراره.

نحن ندعم جهود الاتحاد الأفريقي، من أجل حل النزاعات القائمة في بعض أجزاء القارة، وتحقيق التنمية في دولها، وتعزيز الدور الأفريقي في المنظومة الدولية.

كما نجدد دعوتنا إلى رفع الحصار المفروض على كوبا، منذ أكثر من نصف قرن.

السيد الرئيس

دعت سوريا، منذ سنوات، إلى جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل. وسبق لسوريا، أن تقنت مشروع قرار إلى مجلس الأمن، عام ٢٠٠٣، طالبت فيه بذلك. نحن نؤكد على ضرورة إلزام إسرائيل، بتنفيذ قرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بشأن القدرات النووية الإسرائيلية، الصادر بتاريخ ٩/١٨ من العام الجاري، وإخضاع منشآتها النووية لرقابة الوكالة، والانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار النووي.

إننا نذكر مجدداً، بحق جميع الدول في حيازة الكثولوجيا النووية لاستخدامات السلمية، الأمر الذي كفلته معاهدة الحد من الانشار. ونعتبر عن تأييدها التام، لحل كافة المشاكل من خلال الحوار البناء.

السيد الرئيس

يعيش عالمنا اليوم، أزمة اقتصادية ومالية كبيرة، تنعكس تداعياتها سلباً، على كثير من جوانب الحياة، الاقتصادية والاجتماعية، لدى غالبية دول العالم، إن لم نقل كلها. هذه الأزمة، تطرح علينا أسئلة ملحة، حول أسبابها، وحول مواطن الصواب ومواطن الخلل، في الأنظمة والممارسات المالية، بما أدى إلى حدوثها. ليس يكفي، أن يعالج العالم أزمة قائمة كأمر الواقع، بل المطلوب أيضاً، العمل للوصول إلى الأجيوبة والاستخلاصات، التي تكرّس جوانب الصواب، وتلغي مواطن الخلل، في الأنظمة والممارسات الاقتصادية القائمة، في ظل واقع العولمة الذي نعيشه، وصولاً إلى نظام اقتصادي ومتعدد عالمي أكثر أمناً.

ومن نافلة القول، أن نذكر، أن دول الجنوب، باقتصاداتها المتفاوتة، يصيّبها القسط الأكبر من الضرر والمعاناة، نتيجة الأزمة الراهنة. فقراء العالم - أيها السيدات والسادة - يدفعون الثمن الأكثر فداحة، نتيجة خلل ليسوا مسؤولين عنه. واقع الثمن الباهظ هذا، يستدعي فيما نعتقد، تقديم الدول الغنية كافة أشكال الدعم للدول الفقيرة، لمساعدتها على تجاوز الأزمة، وهي مساعدة متسقة، ونتائجها الإيجابية، ستكون في صالح الجميع. من جهة أخرى، ندعو إلى توفير مشاركة أوسع، للدول النامية، في مجموعة العشرين، لدرس واقتراح الإجراءات المطلوبة، للتغلب على الأزمة.

السيد الرئيس السيدات والسادة

من أجل بناء عالم أفضل، أكثر عدلاً، وأكثر أمناً، دعونا، ودعوا كثيرون غيرنا، إلى تعزيز وتفعيل دور منظمة الأمم المتحدة. نعتقد أن الظروف الحالية، مواتية للعمل من أجل ذلك. ولهذا ندعو للعمل الجاد، من قبلنا جميعاً، للتأكيد على الالتزام بمبادئ منظمتنا الدولية، وإدخال ما يلزم من إصلاح وتطوير للمنظمة، مستفيدين من دروس تجربة العقود الماضية، مما أنجزته المنظمة، ومما لم تتمكن من إنجازه، في تطلع مخلص، إلى عالم يستظل بالاحترام القانون الدولي، ويسوده الأمن والاستقرار والازدهار.